



جمعية الأمم المتحدة  
للبيئة التابعة لبرنامج  
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة  
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
الدورة الثالثة

نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧  
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك  
تنفيذ قرارات جمعية البيئة

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١/٢ بشأن العواصف الرملية والترابية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

أعدّ هذا التقرير عملاً بالقرار ٢١/٢ المتعلق بالعواصف الرملية والترابية، الذي طلبت فيه جمعية الأمم المتحدة للبيئة إلى المدير التنفيذي، في جملة أمور، وفي حدود برنامج العمل والموارد المتاحة، دعم الدول الأعضاء، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين، في التصدي لتحديات العواصف الرملية والترابية عن طريق تحديد الثغرات في البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتدابير السياسة العامة والإجراءات، وطلبت أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة. ومنذ ذلك الحين، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الآخرين، بتنفيذ عدد من الأنشطة ومواصلة تعزيز الشراكات مع سائر كيانات الأمم المتحدة في التصدي لتحديات العواصف الرملية والترابية.

## أولاً - مقدمة

١- اتخذت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورتها الثانية المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٦، القرار ٢١/٢ المتعلق بالعواصف الرملية والترابية. ويتضمن هذا التقرير معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

## ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١/٢

٢- نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأنشطة التالية في مجال التخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية عملاً بالقرار ٢١/٢:

(أ) عُرضت في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ النتائج التي توصل إليها التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية، الذي أجراه برنامج البيئة في شراكة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ويتضمن التقرير<sup>(١)</sup> عرضاً عاماً شاملاً للتوزيع العالمي للعواصف الرملية والترابية والعوامل المسببة لها ومصادرها والآثار الناجمة عنها، كما يوفر إطاراً سياسياً للعمل، يحدد الحلول الممكنة للتخفيف من مصادر العواصف الرملية والترابية ومن آثارها الضارة على السواء. وشمل التقييم شبكة واسعة من الخبراء العالميين والإقليميين والوطنيين بشأن جوانب مختلفة من العواصف الرملية والترابية؛

(ب) قامت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج البيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بوضع مشروع إطار سياسي للعواصف الرملية والترابية (ICCD/COP(13)/19 و Corr.1)، لطرحة للمناقشة في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

(ج) قدّم الدعم لعدة اجتماعات دولية بشأن العواصف الرملية والترابية، من بينها المؤتمر الدولي بالمعني لمكافحة العواصف الرملية والترابية المعقود في طهران في تموز/يوليه ٢٠١٧، الذي استضافته حكومة جمهورية إيران الإسلامية بالتعاون مع برنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن كيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى. وتمخض المؤتمر عن نتائج تمثلت في إعلان وزاري اتفق فيه المشاركون على التعاون بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، وصاحبه مجموعة من التوصيات التقنية؛ وحلقة العمل الدولية بشأن العواصف الرملية والترابية المعقودة في اسطنبول بتركيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، التي استضافتها حكومة تركيا، بمشاركة بلدان المنطقة وبالتعاون التقني مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج البيئة؛ وكذلك حلقة العمل الدولية بشأن مصادر الأتربة (الإقليمية) في الشرق الأوسط والآثار الناجمة عنها، المعقودة في اسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛

(د) ساعد برنامج البيئة بلداناً، مثل البحرين، على وضع الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بنوعية الهواء، بما في ذلك بشأن القضايا المتصلة بمكافحة العواصف الرملية والترابية؛

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، *Global Assessment of Sand and Dust Storms* (التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية) (نيروبي، ٢٠١٦).

(هـ) أُعدت مقالات تقنية عن العواصف الرملية والترابية لنشرها في منافذ متنوعة بهدف توجيه انتباه الجمهور على نطاق أوسع إلى مسألة العواصف الرملية والترابية والتعريف بأهمية هذه المشكلة وأسبابها وآثارها وخيارات التخفيف منها، شملت "التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٦"، وتقرير أحدث التطورات لعام ٢٠١٧ (Frontiers 2017 Report) المقبل، والطبعة الثالثة من الأطلس العالمي للتصحّر؛

(و) بدأ برنامج البيئة في إعداد استراتيجية لتوجيه عمله في مجال العواصف الرملية والترابية على مدار السنوات العديدة المقبلة، استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية.

### ثالثاً - التوصيات والإجراءات المقترحة اتخاذها

٣- يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله للتصدي لتحديات العواصف الرملية والترابية، من خلال تحديد الثغرات في البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتدابير السياسة العامة والإجراءات، ومواصلة التعاون مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، بغرض تشجيع الأخذ بنهج منسق لمكافحة العواصف الرملية والترابية على الصعيد العالمي، بسبل من بينها الأنشطة التالية:

(أ) القيام، بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الآخرين، بإعداد استراتيجية لتوجيه أنشطة البرنامج البيئي للتخفيف من حدة العواصف الرملية والترابية والآثار الناجمة عنها، بالاستناد إلى التوصيات المنبثقة عن التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية. وهذه تشمل إجراء تقييم علمي متكامل لتحديد مصادر الأثرية وأسبابها وتدابير تخفيف المصادر الفعالة من حيث التكلفة؛ وتقييم وتعزيز خيارات التكنولوجيا الخضراء الفعالة من حيث التكلفة؛ واتخاذ تدابير لتحسين ربط نظم الإنذار المبكر بعمليات التأهب والخدمات الصحية وخدمات الطوارئ؛

(ب) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية من أجل تحقيق نتائج عام ٢٠٣٠ للاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، والذي ينص على تحسين نوعية الهواء بما يفرضي إلى خفض الآثار السلبية الناجمة عن ملوثات الهواء على الصحة البيئية والبشرية، لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات التالية: تخفيض أحمال الرمال والهباء الجوي للعواصف الصحراوية في الهواء المحيط، وتخفيض عدد الوفيات الناجمة عن تعرض البشر لمستويات من التلوث الهوائي خارج المباني تتجاوز القيم المحددة في المبادئ التوجيهية لنوعية الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية؛

(ج) الإحاطة علماً بالطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧١ بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية.

٤- وكانت الموارد المخصصة لتنفيذ القرار ٢١/٢ محدودة للغاية حتى الوقت الراهن، ويلزم توفير موارد إضافية أساسية وخارجة عن الميزانية لمواصلة تطوير الأنشطة المتعلقة بالتخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية.

٥- وقد تود جمعية الأمم المتحدة للبيئة القيام بما يلي:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على زيادة مشاركتها ودعمها، بما يشمل الموارد المالية، لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية بغرض تخفيف المصادر البشرية للعواصف الرملية والترابية وحماية صحة الإنسان والحيات الأساسية وغيرها من الأصول القيّمة من التأثيرات الضارة الناجمة عنها؛

(ب) حث الدول الأعضاء وبرنامج البيئة على توجيه انتباه الجمهور على نطاق أوسع إلى الآثار الضارة للعواصف الرملية والترابية والخيارات الفعالة من حيث التكلفة للتخفيف من مصادرها والآثار الناجمة عنها؛

(ج) تشجيع الدول الأعضاء على وضع خطط وطنية لمكافحة العواصف الرملية والترابية، والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة نقل الرمال والأتربة عبر الحدود.

---